المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: البعد الأمني للسياسية الأمريكية في العراق بعد 2003
اسم الكاتب: أ.م.د. مثنى علي المهداوي، م.د. يسرى مهدي صالح
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2228
تاريخ الاسترداد: 2025/06/06 12:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

البعد الأمني للسياسية الأمريكية في العراق بعد ٢٠٠٣

ا.م.د مثنى علي المهداوي(*) م.د يسرى مهدي صالح(**)

مقدمة

من المعروف إن الولايات المتحدة اتخذت قرار الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ على وفق نموذج القرار المرن ، الذي يترك مرونة كبيرة للدولة في تعديل قرارها الذي اتخذته . ولذلك فان الولايات المتحدة استطاعت أن تعدل وتتراجع عن الكثير من الخطوات التي اتخذتها في العراق بعد تغيرات ابريل / نيسان ٢٠٠٣ ، منذ الأشهرالأولى للتغيير والى ألان .

كما أنها غيرت استراتيجياتها في التعامل مع العراق مع تغير الظروف على الأرض ، وبما يتكيف مع المستجدات التي تواجهها داخل وخارج العراق ويحقق مصالحها ، وعلى العموم فان الإستراتيجيةالأمريكية في العراق كانت ترمي في بداية الأمر بعد حرب ٢٠٠٣ إلى ترتيب الأوضاع بعد هذه الحرب ، فضلا عن إنهاء ملفات عالقة تعود إلى حقبة النظام السابق ، وفي ذات الوقت اكتشاف الوضع في العراق على ارض الواقع ، مع جمع اكبر قدر من المعلومات لصياغة الإستراتيجية اللاحقة التي تنفذ في العراق . إلاإن عدم وجود إستراتيجيةأمريكية محددة في التعامل مع العراق بعد الحرب عام ٢٠٠٣ انعكس سلبيا على الوضع الأمني العراقي .

يأتي البحث في البعد ألامني للعلاقات الأمريكية العراقية بعد ٢٠٠٣ منطلقاً من فرضية مفادها (إن البعد الامني لاستراتيجية الولايات المتحدة في التعامل مع الأوضاع في العراق بعد ٩ ابريل / نيسان أثرت بصورة مباشرة على الوضعالأمني في العراق ، وان أثار السياساتالأمريكية في العراق على الجانب الاستراتيجي ألامنيأثرت على كل جوانب الحياة الأخرى في العراق ، وان هذا التأثير للسياسات الأمنيةالأمريكية في العراق سوف يستمر في المستقبل المتوسط) .

ولذلك يحاول هذا البحث الإجابة عن تساؤلات مفادها ، ماهي الاستراتيجيات لأمنية لأمريكية لتي طبقت في العراق بعد ٢٠٠٣ ، وكيف أثرت الاتفاقية العراقية –الأمريكية على الوضع الأمني العراقي، ولماذا استمرت السياسات الأمنية لأمريكية تؤثر على العراق، وماهي الآثار لإستراتيجية للسياسات الأمنية لأمريكية غير المباشرة على العراق .

استراتيجيات التعامل الأمني الأمريكي مع العراق بعد حرب ٢٠٠٣

سقط النظام السياسي العراقي السابق في ٩ نيسان / ابريل بعد عشرون يوم من القتال ، وكانت تقع على الولايات المتحدة المسؤوليةالأمنية في العراق على وفق القانون الدولي واتفاقية جنيف ١٩٤٩ في حماية الحدود الدولية للعراق ، والحفاظ على أمنه الداخلي . (١)

وقد رافق الاجتياح الأمريكي للعراق عمليات نهب وسلب وتدمير وحرق واسعة النطاق لم تسلم منها جهة أو قطاع، في ظل غياب أي مظهر كان من مظاهر السلطة ، وتم فتح الحدود الدولية للعراق لتشهد اكبر موجة استباحة من قوى الإرهاب ، ثم كانت عمليات التصفية والقتل والانتقام . ولم يجر حتى ألان كشف أو حساب مالي للممتلكات المدمرة

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

(**) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

(١) عبدالجبار كريم عبدالأمير ، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، ٢٠١١ ، ص ١٩٢ .

أو المنهوبة أو المحروقة أو تلك التي جرى تهريبها خارج الحدود ، ومن غير الممكن عمليا إجراء ذلك لسعة وتنوع التدمير الهائل الذي طال كل مكان.[٢]

في حين ان دور الجيش الأمريكي اقتصر على حماية مباني وزارتي النفط والداخلية فقط ومن ضمنها المخابرات العراقية وبقيت المؤسسات الأخرى كالبنوك ومشاجب الأسلحة والمنشآت النووية والمستشفيات بدون أي حماية وعزة قيادات الجيش الأمريكي ذلك إلى عدم توفر العدد الكافي لجنودها لحماية المواقع الأخرى.ومن السرقات التي حصلت وكان لها دورا بارزا في تردي الأوضاع الأمنية في العراق بعد ٩ ابريل / نيسان ٢٠٠٣ كانت سرقة آلاف الأطنان من الذخيرة الحربية من معسكرات الجيش العراقي ، وسرقة مركز للأبحاث النووية في التويثة والتي كانت تحتوي على ١٠٠ طن من اليورانيوم .[٣]

وكان على الولايات المتحدة تحمل المسؤولية الأمنية في العراق بموجب كل القوانين والأعراف الدولية، لاسيما بعد أن اعترفت الأمم المتحدة فيما بعد اعترافا كاشفا بصورة رسمية باحتلال الولايات المتحدة وبريطانيا للعراق بصدور القرار (١٤٨٣) في ٢٢ مايو / أيار ٢٠٠٣ ، والذي سلم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على هاتين الدولتين بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة اسماها القرار (السلطة) . وبعد أنأشار القرار إلى ملاحظة رسالة هاتين الدولتين في ٨ مايو / أيار ٢٠٠٣ إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للمملكة المتحدة والولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة .[٤]

وقد كان لتدمير البنية العسكرية العراقية بعد الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ اثر كبير على الوضع الاستراتيجي والأمني العراقي ، لاسيما بعد قرار الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) حل الجيش العراقي . إذ عاشت البلاد فراغ قوة مما شجع البحث عن بدائل لقوة الدولة ، وكانت إحدى هذه البدائل تشكيل مليشيات مسلحة ، فضلا عن المليشيات التي كانت موجودة خارج العراق قبل تغيرات ابريل / نيسان ٢٠٠٣ . كما افرز الفراغ الأمني في العراق ظاهرة وجود الشركات الأمنية الخاصة التي كان يعمل بها الآلاف من العناصرالأجنبية .[٥]على الرغم من عدم وجود إحصائية دقيقة عن عدد هذه الشركات وعدد العاملين بها وجنسياتهم ، ونسبة تواجدهم ارتفاعا وانخفاضا في كل عام منذ ٢٠٠٣ .

ومن الصعب تحديد تاريخ بداية أعمال العنف في العراق بعد الحرب الأمريكية ٢٠٠٣ ، ولكن هناك أحداثأمنية مثلت تدهورا امنيا ملحوظا في العراق مثل التفجير الذي حدث في ١٩ أغسطس / آب ٢٠٠٣ ، والذي طال بعثة الأمم المتحدة العاملة في بغداد وذهب ضحية هذا الانفجار مبعوث ألامين العام (سيرجوا ديمللو) ، وأدى ذلك إلى تحجيم الدور الاممي في العراق ونقل بعض نشاطات المنظمة الدولية غالى دول الجوار العراقي مثل الأردن . وقد دفعت هذه الظروف الإدارةالأمريكية لتمسك بزمام الأمور السياسية والاقتصادية والإنسانية في العراق مع تهميش واضح للمنظمة الدولية .[٦]وتبع هذا التفجير بأيام قليلة تفجير أخر في مدينة النجف استهدف أية الله محمد باقر الحكيم في ٢٩ أغسطس / آب ٢٠٠٣ ، ومع إن هناك عدة تفجيرات انتحارية حدثت في مدن مثل كربلاء والكاظمية ، إلاإن

---

(٢)طالب حسين حافظ ، " العنف السياسي في العراق " مجلة الدراسات الدولية ، العدد ٤١ ، مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد ، تموز / يوليو ٢٠٠٩ ، ص ١١٦ .

(٣)الغزو الأمريكي للعراق ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، www.yahoo.com .

(٤)افياء وطن عنيد الزيادي ، العلاقة بين العراق والأمم المتحدة في ضوء الفصل السابع بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ١١٥

(٥)عبد الجبار كريم عبد الأمير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٠ .

(٦)افياء وطن عنيد الزيادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٣ .

العنف تصاعد بصورة كبيرة جدا بعد تفجيرات سامراء في فبراير / شباط ٢٠٠٦ ، إذ بدأت عمليات القتل على الهوية والتهجير في المناطق المختلطة في العراق .[٧]

ونتيجة التصاعد في أعمال العنف تغيرتكتيكالإستراتيجيةالأمنيةالأمريكية في العراق أكثر من مرة ، وأدخلت على جانبها التكتيكي والعملياتي تغيرات كثيرة منها ما جاءت به (الإستراتيجية القومية للنصر في العراق) التي صدرت عام ٢٠٠٦، والتي رفضت وضع جدول زمني للانسحاب ووضعت ضرورة كسب الحرب وتحقيق النصر بشتى الوسائل. وبحلول خريف عام ٢٠٠٦ وجد معظم أعضاء لإدارة لأمريكية ن من الضروري إدخال فارق دقيق على المعنى، وفي نهاية السنة وبعد الكثير من الانتقادات في الداخل الأمريكي فضلا عن الخارج أصبح القادة الأمريكان مستعدون لوصف الحالة في العراق بـ(لا نربح ولا نخسر). ومع استمرار تطور الأحداثالأمنية والسياسية في العراق بشكل مضطرد قدم الرئيس الأمريكي بوش الابن في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ ما عرف بالإستراتيجيةالأمريكية الجديدة في العراق، وهي استرايجية قائمة على خطين متوازين العسكري الذي فحواه زيادة القوات الأمريكية المتواجدة في العراق ولاسيما في المناطق الساخنة، ومساعدة القوات العراقية في شن عمليات كبيرة في هذه المناطق . مع التركيز على أهداف رئيسة وهي : تسريع وتيرة بناء قوات الأمن العراقية ونقل المسؤولية الأمنية الى الحكومة في بعض المحافظات العراقية وزيادة عدد القوات الأمريكية في العراق والتقليل من دخولها في مواجهات في المناطق الساخنة . والخط الآخر هو إجراءإصلاحات داخلية يرافقها توسيع نشاط الخدمات المقدمة من داخل المدن لإحداث تغيير اقتصادي واجتماعي في الداخل العراقي. وبتاريخ ١٤ فبراير / شباط ٢٠٠٧ شرع بتنفيذ خطة (امن بغداد) والتي عرفت بـ(خطة فرض القانون) وقد ترافقت هذه الخطة مع الإستراتيجيةالأمريكية الجديدة في العراق كونها شكلت الآلية الجديدة لإنجاح تلك الإستراتيجية في العراق بعد تعثرها بسبب العنف الطائفي المتصاعد.[٨]

كما عملت الولايات المتحدة على تسليح العشائر تحت ما يسمى بمجالس الصحوة ، ويرى البعض إن هذه الإستراتيجية عملية ترميم لقرار حل الجيش العراقي ، إلاإن هذه الإستراتيجيةاوجد مشكلة بعد ذلك تمثلت في كيفية دمج عناصر هذه الصحوات في القوى الأمنية العراقية .[٩]

إذإن هذه الصحوات ليست ذات فكر أو منهج واحد ، فهي تشكلت على وفق احد خطوط أربعة ، أولها : للقتال ضد القاعدة ، وثانيها : دفع خطر المليشيات ، وثالثها : طلبا للعمل والرزق باستيعاب أهالي المناطق الساخنة .[١٠]وان المرحلة اقتضت تشكيل مثل هذه اللجان والفعاليات لتكون داعما ميدانيا للقوات الأمنية ، ولكن ولأسباب اقتصادية واجتماعية ذات صلة بعسكرة المجتمع كان لابد أن يكون حجم تلك القوات ومدة نفاذ عملها مرتبطا بصورة مباشرة ودقيقة بالمهمة المكلفة بها بدون أية مبالغة ، وان يراقب عملها بيقظة لكي لا يحصل أي انحراف عن الهدف الذي شكلت هذه اللجان من اجله ، واستغرقت في عملها بحيث أصبحتإحدىمظاهر العسكرة غير المبررة .[١١]

---

(٧)المصدر نفسه ، ص ١٣٤ .

(٨)المصدر السابق، ص ـ ص ١٣٥ – ١٣٦ .

(٩)إيناس عبدالسادة علي العنزي ، " الإستراتيجية الأمريكية وإدارة صراعات الإرادات السياسية على الساحة العراقية " . مجلة دراسات دولية ، العدد ٤١ ، مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد ، تموز / يوليو ٢٠٠٩ ، ص ٨٨ .

(١٠)المصدر السابق، ص ٨٩ .

(١١)عدنان شهاب حمد ، " عسكرة المجتمع وخطورتها " ، مجلة دراسات عراقية ، العدد ٩ ، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، تموز ٢٠٠٩ ، ص ٤٠ .

إلاإن مثل هذه الحلول الأمريكية لم تسهم في أيجاد حل نهائي لمشكلة تدهور الوضعالأمني في العراق ، إذإن الولايات المتحدة ابتدأت بناء نظام سياسي في العراق بعد حرب ٢٠٠٣ بحل المؤسسة العسكرية والأمنية والإعلامية لتتولى بناء هذه المؤسسات من جديد ، وهذا يتطلب بطبيعة الحال كما هو معروف عقود من الزمن لكي تترسخ أسس الدولة ، ولذلك لا يمكن أنيكون هناك نظام مستقر خلال حقبة زمنية قصيرة في العراق .[١٢] فسياسة الفوضى الخلاقة التي نفذتها الولايات المتحدة في العراق تتطلب وقتا طويلا لتحقيق عوامل الاستقرار .

لاسيما إن سياسات الولايات المتحدة في العراق أسهمت بصورة كبيرة في تعزيز عسكرة المجتمع العراقي، وترسيخ سياسات العسكرة للأنظمة السابقة التي حكمت العراق ، من خلال صياغة القوات العسكرية بهيكل وتنظيم وأفراد وقدرات بأكثر من الطاقة التي تستوعبها المهمة التي يفترض أن تضطلع بها تلك القوات ، وما يرتبط بذلك من استنفاذ جزء إضافي مهم من موارد البلد دون أن يفاد منه المجتمع إذإنها وضعت في نشاط غير إنتاجي . والمبالغة باستخدام وسائل الحماية حول دوائر الحكومة بطريقة تفوق الاحتياج الضروري وفق حده الأدنى .[١٣]

وبرغم التوسع الكبير الذي شهدته المؤسسات العسكرية والمنية إلاإن هذا التوسع كان عدديا ولم تحظ هذه المؤسسات بالتدريب الكافي، كما إنأسلوب المحاصصة الذي ساد العملية السياسية بعد ٢٠٠٣ اثر في عمل هذه المؤسسات، فضلا عن تعدد الأجهزة والقيادات في هذه المؤسسات العسكرية والأمنية الذي زاد المشكلة تعقيدا. لاسيما وان الجيش العراقي الذي يفترض أن تكون مهمته الأساسية حفظ امن الحدود تحول إلى حفظ الأمن في الشوارع والمدن ، مما اخل بدوره ، وأصبح الاعتماد على القوات الأمريكية في مهمة حماية الحدود .[١٤]

وقد أشرتإستراتيجيةالأمن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ هذا التحول في دور المؤسسات الأمنية، إلا إنها عدته مرحلة مؤقتة ، فقد جاء فيها (يعتمد تشكيل وحجم قوات الأمن العراقية على القضاء على التهديدات المحددة ضمن البيئة الإستراتيجية للعراق . في المرحلة الحالية يعتبر التركيز على مهمة دحر الإرهاب والقضاء على التمرد من ضمن أهمأوليات قوات الأمن العراقية ، بالإضافةإلى التهديدات الأخرى وفي هذه المرحلة ستقوم قوات الأمن العراقية بتحقيق الاكتفاء الذاتي حتى تحتاج قوات الأمن إلى اقل قدر من المساعدة والإسناد الخارجي لتحقيق مهمتها الأساسية . حالما يستتب الأمن في العراق مرة أخرى وينتهي الإرهاب والتمرد ، فان قوات الأمن العراقية ستنتقل لوضعية الدفاع التقليدي لضمان امن وحماية ارض وشعب العراق بناءاً على اتفاقيات الأمنالإقليمية والدولية . في نفس الوقت فان الشرطة العراقية وقوات الحدود ستنتقل إلى مرحلة تعزيز القانون محليا وبشكل تقليدي وتعزيز الدفاع عن الحدود والأراضي العراقية. تركز قوات الشرطة العراقية على الاكتفاء الذاتي للشرطة المحلية ماعدا حالات الطوارئ التي تتطلب تعزيزات من قبل الشرطة الوطنية والقوات المشتركة العراقية . يجب ألا تبدو قدرات القوات العراقية المشتركة كتهديدات لجيران العراق.[١٥]

---

(١٢)حسان محمد شفيق ، " مقومات بناء الدولة في العراق (الإمكانات والتحديات) " ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، كانون الثاني / حزيران ٢٠٠٧ ، ص ١٢٨ .

(١٣)عدنان شهاب حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .

(١٤)كوثر عباس الربيعي ، " الانسحاب الأميركي من العراق ومعادلة الأمن والسيادة " ، في إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠١١ ، ص ٥٦٩ .

(١٥)إستراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ ، مستشارية الأمن القومي ، جمهورية العراق ، ص ١٦ – ١٧ .

مع ذلك فان المشكلة التي أوجدتها السياسات الأمنيةالأمريكية فيما يتعلق ببناء قوات الأمن العراقية تبدو اكبر من أن تحل بحقبة قصيرة ، وسوف تحتاج لخطوات متعددة من اجل تجاوز السلبيات التي كانت السياسات الأمنية الأمريكية ورائها بشكل أوأخر .

ثانياً: اثر الاتفاقية العراقية –الأمريكية في الوضع الأمني العراقي

مثل إعلان (مبادئ العلاقة طويلة الأمد بين العراق والولايات المتحدة) الموقع من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي والرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن بتاريخ ٢٦ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٧ بداية مرحلة مهمة في العراق بعد الحرب الأمريكية ٢٠٠٣ . وقد أشارالإعلان في فقراته الختامية إلى " انه من الضروري الربط بين التمديد الأخير لقرار مجلس الأمن الدولي وبين الإشارةإلىإنهاء وضع العراق ضمن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وان هذا الربط يشكل مقدمة ضرورية لموافقة العراق على تمديد بقاء القوات متعددة الجنسيات لعام أخر فقط " . وكما أشارالإعلانإلى رغبة البلدين في تكوين علاقة تشمل مجالات متعددة يأتي في مقدمتها التعاون في المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والأمنية وانطلاقا مما جاء في الإعلان فان طبيعة الاتفاقات يجب أن تكون شاملة وليست قاصرة على الجانب العسكري وشموليتها تتمحور حول مجمل العملية السياسية ودعمها جهود المصالحة الوطنية وتمكين العراق من تعزيز مكانته في المنظمات والمؤسسات والمحافل الدولية . وبعد ذلك بدأت في أواخر فبراير / شباط ٢٠٠٨ المفاوضات بين العراق والولايات المتحدة من اجل عقد اتفاقية بين البلدين ، وكان من المفترض أن يتم توقيع الاتفاق قبل يونيو / تموز ٢٠٠٨ وهذا يعني انه كان أمام المفاوضين خمسة أشهر فقط للتوصل إلى اتفاق ، وهي مدة قصيرة لهكذا مفاوضات تتعلق بمصير بلد مثل العراق ، ولذلك لم يتم التوصل إلى اتفاق في المدة المحددة ، وبعد ذلك وقع اتفاقين مع الولايات المتحدة اتفاق الانسحاب والإطار الاستراتيجي ، وكانت قضية الأمن في العراق أهم قضية أثارت شواغل الرأي العام الشعبي وحتى بعض الجهات السياسية حول مدى إمكانيةأن يسهم الاتفاق الذي عقد مع الولايات المتحدة في حل المشكلات المتعلقة بهذه القضية.[١٦]

وفي يناير / كانون الثاني ٢٠٠٩ دخلت الاتفاقية العراقية –الأمريكية حيز التنفيذ ، وهي اتفاقية عول عليها كثيرا لإنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق ، ولتكون أداة تخرج العراق من وضعه القائم تحت الرقابة الدولية بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلى دولة تمتلك قرارها من غير رقابة أو وصاية، فيما أرادتها الولايات المتحدة وسيلة لإخراج قواتها من ارض الاضطراب إلى مناطق أمنة تتمركز فيها دون أن يكون في نقل القوات تفريط في المصلحة الأمريكية العليا أوالأهداف الإستراتيجية الأمريكية الأساسية .[١٧]

إن هذه الاتفاقية لم تحقق للجانب العراقي في وقتها الهدف الأساس منها ، وان تحقق هذا الهدف بعد ذلك ، وهو إخراج العراق من طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي اخضع العراق له بسبب دخوله إلى الكويت في أغسطس / أب ١٩٩٠ ، على الرغم من من قدرة الولايات المتحدة على التحكم بقرارات مجلس الأمن . لاسيما إذا علمنا إن الولايات المتحدة استنفذت أغراضها من تطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك عن طريق احتلالها للعراق وفرض القرار (١٤٨٣) في العام ٢٠٠٣م والذي صدر ضمن الفصل السابع من

---

(١٦)افياء وطن عنيد الزيادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ـ ص ١٣٨ – ١٣٩ .

(١٧)عبدالجبار كريم عبدالأمير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٥ .

ميثاق الأمم المتحدة والذي شرعن الاحتلال الأمريكي للعراق . كما إن هذه الاتفاقية لم تستطع إنهاء مشكلة كبيرة في العراق تسبب بها الاحتلال الأمريكي وهي جعل العراق ساحة رئيسة وجبهة في محاربة الإرهاب .[١٨]

إذ إن للإرهاب أبعاد دولية ، لاسيما إذا ما كان يتميز بصفة دولية ، وترجع هذه الأبعاد الدولية إلى التداخل الكبير والمعقد الحاصل في عالمنا المعاصر بين المصالح والأهداف وتأثير المصالح الدولية بالإحداث المحلية .[١٩]

ومكافحة الإرهاب تتطلب إستراتيجيةأمنية مشتركة ، إلاإن هذه الإستراتيجية لا تأتي من فراغ بل يسبقها وضع سياسة عامة تحدد أهدافا واضحة ومحددة تترك للإستراتيجية مهمة تحقيقها ، وتستعين على ذلك بالتخطيط الدقيق المتعقل والمتبصر القائم على تحديد محاور خاصة ووضع خطط بعيدة ومتوسطة وآنية لتحقيق الهدف النهائي في مكافحة الإرهاب . فالهدف والاستراتيجية والتخطيط هي حلقات ثلاث مترابطة في سلسلة واحدة تحيط وتحاصر الإرهاب للحد من تفاقمه ، ثم قمعه ، ثم منعه والوقاية منه .[٢٠]

فمع الإقرار بوجود أسباب متعددة لبروز ظاهرة العنف والإرهاب بعد الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ ، إلاإن ابرز هذه الأسباب هي :[٢١]

١ – سياسة الفوضى الخلاقة التي طبقتها الولايات المتحدة في العراق بعد الاحتلال ، فقد أسهمت القوات الأمريكية بصورة غير مباشرة بأعمال العنف عن طريق الاستخدام المفرط للقوة ، إذإن تعميم القوة في العراق من قبل القوات الأمريكية قد ساعد في بسط نفوذها .

٢ – دخول قوى ومجاميع مسلحة إلى العراق استغلت فرصة الفوضى وضياع النظام التي تسببت بها الحرب الأمريكية ، للقيام بأعمال تخريب وانتقام مدروسة .

٣ – التدخل الدولي والإقليمي في شؤون العراق الذي أضحى بفعل السياسة الأمريكية ساحة صراع لمختلف القوى الطامعة والمعادية .

٤ – تلاقي الأهداف بين القوى المعادية والإرهاب على تدمير العراق ومخطط التفتيت للبلد.

٥ – تداخل الملف الأمني بين قوات الاحتلال والجهات العراقية ، فضلا عن الدور السلبي للقوات الأمريكية في بناء الاجهزه الأمنية العراقية على أساس المحاصصة .

٦ – التصرفات غير المنضبطة للقوات الأمريكية وهي تجوب الشوارع أدت إلى تداعيات كان لها دور كبير في العنف الذي ساد العراق .

لقد استطاعت الولايات المتحدة عن طريق وجودها في العراق توظيف موضوع الحرب على الإرهاب إعلان حرب استنزاف ترمي إلى تدمير القوى المعارضة ، سوى كانت هذه المعارضة جماعات إرهابيةأو حتى جهات أخرى مدعومة إقليميا ودوليا ، في بلد مثل العراق يمثل موقعا جيوستراتيجيا مهما ، وذلك من اجل تعزيز الهيمنة الأمريكية على العالم.[٢٢]

---

(١٨)المصدر نفسه ، ص ٢٠٨ – ٢٠٩ .

(١٩)صالح عثمان خضر ، الإرهاب الدولي البداية والتطور ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأركان المشتركة / جامعة الدفاع الوطني ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٩ .

(٢٠)المصدر نفسه ، ص ٤١ .

(٢١)طالب حسين حافظ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٧ – ١١٩ .

(٢٢)ياسين سعد محمد البكري ، " احتمالات الانسحاب الأمريكي ومستقبل النظام السياسي في العراق " ، مجلة معين ، العدد ١ ، المجموعة العراقية للدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، تشرين الثاني ٢٠١١ ، ص ٧٨ ٧٩ .

وقد وضحت إستراتيجيةالأمن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ هذا الصراع بين الولايات المتحدة والجماعات المعادية لها على ارض العراق بالنص ((يمثل التحدي الأخر بنمو الجماعات الإرهابية التي تتبنى فكرا تكفيرياً منحرفاً في المنطقة والعالم . لقد وجدت هذه المجموعات في الفراغ الأمني الذي أعقب سقوط النظام فرصة للامتداد والتوسع ، كما استغلت وجود القوات الأجنبية والشعور المعادي لأمريكا في الدول العربية والإقليمية للحصول على مزيد من الدعم في المنطقة)) .[٢٣]

إن الوضع العراقي وأزمته دلت على وجود تدخلات خارجية ، واتخذت في عام ٢٠٠٩ منحى تصاعدي في العلاقة مع بعض دول الجوار كون بعض عمليات العنف قد هزت الوضع العراقي الأمنيإذ سعت إلىإحداث تقويض سياسي عبر استهدافها لرموز ومواقع السيادة ، وبسبب من الكلف البشرية والتدميرية العالية ولما مثلته من اختراق امني ضرب في مناطق بالغة الدقة ، ولأنها جاءت على تراكم طويل من سجل تسهيل عمليات القتل والتفجيرات وإشاعةأجواء اللاستقرار والتي غالبا مايكون منشأها جوار العراق . وتتباين دول الجوار بشان مبررات تدخلها في العراق ، فتوجه البعض كان يحكمه مخاوف من انسحاب ما يجري في العراق من أعمال عنف سياسي إلى بلدانهم ، ومن بروز وصعود الهويات الفرعية عرقية وطائفية وانسحاب أزمتهاإلى بلدانهم ، والأكثر منه إن بعض الدول لازالت تتوجس من استمرار الانقسامات السياسية في العراق . ومقابل الأسباب الخارجية الدافعة نحو المحاصصة في الشأن السياسي العراقي أسبابأخرى وهي الأسباب الداخلية ، ولعل مظاهر هذه الأسباب تتمثل بتبادل الاتهامات ومحاولات التسقيط السياسي المتبادل داخل الطبقة السياسية ، وهذه الأسباب يسرت التدخل الإقليمي .[٢٤]مما اسهم بصورة كبيرة في تعقيد المشكلات الأمنية في العراق وصعوبة إيجاد حل لها ، إذأصبح للبعد الخارجي دور كبير في هذه المشكلات .

ولذلك واجهت الولايات المتحدة في العراق متاعب حقيقية ، إذأصبحت في حالة إرباك شديدة إزاء ملفات اضطراب الأمن في البلاد ، والمشروع السياسي ومدى القدرة على التحكم في مساره ، وان هذا المعطى يبدو جوهريا بعد أن ازدادت التكلفة المادية والبشرية لدخول القوات الأمريكية للعراق. فقد دخلت الولايات المتحدة العراق لتحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة ، والتي بدورها ووفقا للمفهوم الأمريكي تؤدي إلىإحكام السيطرة المطلقة للولايات المتحدة على مقدرات منطقة الشرق الأوسط دون أن تدرك حجم المخاطر التي تنتظرها في العراق ، وما يمكن أن ينطوي عليه هذا التدخل من تكلفة سياسية وعسكرية . فقد أخفقت الولايات المتحدة في فهم الواقع السياسي العراقي ، وهو ما انعكس لاحقا على معظم قراراتها في العراق ، ومن هذه القرارات تطبيق إستراتيجية المحاصصة كخيار وحيد لإقامة التوازنات السياسية في العراق الجديد ، وقد مهدت الطريق بذلك إلى رفع وتيرة المشاحنات بين مختلف الفصائل السياسية ، ونتيجة السياسات الخاطئة عمداً للإدارة الأمريكية في العراق كثرة التدخلات من دول الجوار في العراق ، وساعد عدم الاستقرار الموجود في العراق دول الجوار في تنفيذ أهدافها تجاه العراق، لاسيما الدول المجاورة التي تسيطر حالة العداء على علاقاتها مع الولايات المتحدة .[٢٥]وبذلك فان السياسات الأمريكية حولت العراق إلى ساحة لصراعات دول تقليمية فيما بينها في بعض الحالات، ومع الولايات المتحدة في حالات أخرى.

ثالثاً: معوقات السياسة الأمنيةالأمريكية في العراق بعد ٢٠٠٣

---

(٢٣)إستراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

(٢٤)عامر هاشم عواد ، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقية ، في إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ص ٣٤ – ٣٥ .

(٢٥)اسعد نجم عبود ، الرؤية الأمريكية لأمن الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدفاع الوطني / جامعة الدفاع الوطني ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٢١٥ – ٢١٦ .

هناك العديد من المشكلات التي تعد من المعوقات الأساسية لتحقيق الأمن الوطني العراقي ، وإذا كانت هذه المشكلات السبب الرئيس في عدم استتباب الأمن في العراق خلال الحقبة التي أعقبت الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ والى ألان ، فمن المتوقع أن تبقى هذه المشكلات عقبة رئيسة أمامتحقيق الأمن في العراق مستقبلا ، ومن هذه المشكلات ما يأتي :

١- مشكلة المليشيات :

وضحت استراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ خطورة هذه المشكلة إذ جاء فيها ((يعتبر انتشار المظاهر المسلحة غير القانونية للمجاميع المسلحة والمليشيات وعصابات الجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات الكبيرة التي يواجهها العراق، كما وتهدد امن المواطن العراقي بشكل مباشر)).[٢٦] كما بينت هذه الإستراتيجية كيفية نشأت هذه المليشيات وعملية دمجها في مؤسسات الدولة بالنص ((نشأت المليشيات في العراق في ظروف مختلفة، وحارب بعضها نظام البعث الدكتاتوري البائد، وهناك مليشيات نشأت بعد سقوط النظام السابق لأسباب مختلفة. تسعى الحكومة لوضع برنامج لحلها ودمجها في المجتمع ضمن توجهها لحل المشكلة الأمنية)) وذلك من خلال :

(١) السعي للوصول إلى اتفاق سياسي وإطار تشريعي مناسب ومتوازن لحل تلك المليشيات يهدف إلى السيطرة على حيازة الأسلحة وانتشارها إضافةإلى سلسلة من التدابير الرامية إلى بناء الثقة بما فيها قرار تشريعي للعفو العام ينسجم مع معايير العدالة الانتقالية والولاء الوطني .

(٢) بناء الظروف الاقتصادية والسياسية التي تسهم في التطبيق بحيث يوازن بين التخلي عن السلاح والموقع الاجتماعي الجديد كعامل مشجع لإعادة الدمج .

(٣) تبني حكومة العراق بمساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة والالتزام المتبادل في وثيقة العهد الدولي برنامجا شاملا وتغطية مالية معقولة ومتوازنة يرمي إلى حل المليشيات ونزع سلاحها وتأهيلها وإعادة دمجها في مؤسسات الدولة المدنية بالاعتماد على التجارب الدولية لمرحلة ما بعد النزاعات .

(٤) تعزيز الإصلاحات الاقتصادية لتوفير الظروف المؤاتية التي من شأنها تطوير البرامج المتعلقة بإعادة دمج المليشيات وباقي المجاميع المسلحة غير القانونية .

وهذه النقاط التي جاءت في إستراتيجيةالأمن القومي العراقي توضح إن هذه المشكلة التي واجهت السياسة الأمنية الأمريكية في العراق لها أبعاد متعددة سياسية، واقتصادية، واجتماعية، فضلا عن المشكلة الأمنية .[٢٧]

لقد شكلت هذه المليشيات علامة فارقة في هيكل القوة العراقي المعاصرة بعد أن دخلت في صراع مع جماعات مسلحة أخرى ذات توجهات مختلفة على أسس طائفية ، لاسيما في عامي ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ . إلاأن الدعوات إلى تقسيم العراق والمدن العراقية على أسس مشابهة لتقسيم الميليشيات القائم على الأرضكانت هي الأكثر سوءً، وتفكيك عرى التواصل بين أبناء الوطن الواحد ، وقد أسهم هذا التقسيم في تدعيم تلك الرؤى التي تنادي بتقسيم العراق إلى مناطق ذات خصوصيات طائفية وعرقية متباينة ، فقد صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على بيان سياسي رمزي يتبنى تقسيم العراق لا مركزيا إلى مناطق شبه مستقلة ، وقد تقدم بهذا المشروع السيناتور (جوزيف بايدن) نائب الرئيس الأمريكي الحالي باراك اوباما .[٢٨]

---

(٢٦)إستراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ص ١٨ – ١٩ .

(٢٨)عبد الجبار كريم عبد الأمير ، ص ٢٠٠ – ٢٠١ .

لقد كانت هذه المليشيات في بداية الأمر ذات سطوة وقوة تفوق ما لدى القوات العراقية المسلحة ، وأصبح الشارع في ظلها يسوده السلاح . وبعد مواجهة القوات الأمنية لها اختفت الكثير من عناصرها وانتقلت إلى مناطق أكثرأمنا ، كما إن قسما منها يستثمر من قبل جهات سياسية للتعبير عن مواقف سياسية في بعض الأحيان .[٢٩]

٢ – انتشار السلاح :

مع إن السلاح كان منتشرا في العراق قبل الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣ ، إلاإنالسياسات الأمنيةالأمريكية في العراق أسهمت بصورة كبيرة في زيادة تعقيد هذه المشكلة ، لاسيما بعد عمليات النهب واسعة النطاق التي أعقبت سقوط النظام السابق وشملت كل معسكرات ومخازن العتاد ومعامل التصنيع العسكري . واللافت للنظر إن انتشار الأسلحة في العراق لايشمل فقط الأسلحة الخفيفة أو الفردية التي تتطلبها الحماية الشخصيةأحيانا ، بل يتعدى الأمر ذلك ليشمل الأسلحة المتوسطة وأحيانا الثقيلة ، مما ساعد في توسع الجماعات المسلحة غير القانونية .[٣٠]

إن هذه المشكلة التي أسهمت السياسات الأمنيةالأمريكية بدور كبير في تعقيدها ، بغض النظر عما إذا كان هذا الدور مخطط له أو حدث كنتيجة طبيعية للحرب الأمريكية ، سوف تتطلب خطوات طويلة من الحكومة العراقية من اجل إيجاد الحلول لها .

٣ – ضعف بناء القوات الأمنية العراقية :

بينت إستراتيجيةالأمن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ الحاجة المتزايدة لتجهيز قوات الأمن العراقي ، إذ جاء فيها ((تزداد قوى الأمن بمختلف صنوفها قوةً وخبرةً وعدداً ، كما وتظهر الظروف الحاجة الأكبر لتلك القوى لفرض القانون وحماية المواطن وممتلكاته وحدود العراق))[٣١]مما يتطلب :

(١) تأمين وتأهيل الأكاديميات والمؤسسات التدريبية واعتماد سياسة تطوع تؤمن تمثيل الطابع الديمغرافي للعراق .
(٢) استكمال المنظومة اللوجستية للقوات المسلحة .
(٣) استكمال التجهيز بما في ذلك قدرة النيران الساندة والقوة الجوية .
(٤) استكمال القدرات الاستخبارية .
(٥) استكمال قدرات مكافحة الإرهاب .

ولكن الواقع يظهر إن المنظومة الأمنية تحتاج لدعم جوانب عديدة منها :[٣٢]

أ _ التسليح الثقيل .
ب _ الطيران بكافة أنواعه .

وقضية ضعف تجهيز الجيش العراقي وخاصة سلاح الجو تتحمل الولايات المتحدة جزء كبير من مسؤوليته ، ولكن الإدارةالأمريكية تحكم سياستها التسلحية عوامل عدة تتعلق برؤيتها الإستراتيجية لتوازنات القوى العالمية ، ولمنطقة الشرق الأوسط والتوازنات التي تحكم العلاقات بين إطرافه ومدى قرب أم بعد أي طرف وتوافقه مع

---

(٢٩)عدنان شهاب حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ – ٤١ .
(٣٠)طالب حسين حافظ ، مصدر سبق ذكره . ص ١٠٣ .
(٣١)إستراتيجية الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧– ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .
(٣٢)ياسين محمد البكري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧ .

متطلبات المصلحة الأمريكية وهذا ما يمكن أن نطلق عليه البعد الإقليمي الذي تشكل (إسرائيل) احد متطلباته ، فضلا عن المستوى الخاص بالعراق وأهميته وكيفية الحفاظ على المصالح الأمريكية كون العراق يمثل استثمار على المدى الطويل للولايات المتحدة من عدة وجوه كأمن الطاقة وموقعه الجيوستراتيجي الذي يمثل عقدة ارتباط عالية القيمة في صراع الولايات المتحدة للحفاظ على الهيمنة والنفوذ والانفراد ، لذلك تسعى الولايات المتحدة على إبقاءقدرتها بالإمساك بمعادلة التوازنات السياسية في العراق .[٣٣]

إنإعادة البناء المهني والوطني للقوات المسلحة العراقية بصنوفها الأساسية الثلاثة : الجويةـ البحريةـ البريةومؤسساتها ودوائرها ومدارسها الاختصاصية والفنية والتدريبية والوصول بها إلى مستوى قدرة الدفاع عن العراق ودرع مخاطر العدوان الخارجي والداخلي عنه يمثل ضرورة قصوى ، لمعالجة المشكلات التي أوجدها الاحتلال في هذا الجانب ويتطلب ذلك الاهتمام بما يأتي :

- التحديد الواضح لمفهوم المؤسسة العسكرية والغاية منها .
- تثبيت مبادئ عمل المؤسسة العسكرية .
- تأهيل القيادات وهيئات الركن .
- إعداد نظام معركة القوات المسلحة .
- تخطيط سياسة التسلح والتجهيز .
- إقرار نهج التدريب .

إن مفهوم المؤسسة العسكرية على الصعيدين السياسي والشعبي ، يجب أن تسود بأنها تلك المؤسسة الوطنية التي يتطوع فيها أبناء الشعب من دون تمييز للدفاع عن البلاد ، وهي بعيدة عن الشبهات .[٣٤]

وفي مجال التسلح والتجهيز ، يجب التخطيط لتنويع مصادر استيراد الأسلحة والمعدات والاعتدة ، لتحرير صفقات الأسلحة من التبعية لمصدر واحد ، والتي تعني تقييد كفاءة القوات المسلحة العراقية وتطويرها . ويجب أيضاأن تعيد الدولة الحياة إلى التصنيع العسكري لتقليص مساحة الاعتماد على الدول الأجنبية. أما ما يتعلق بإقرار نهج التدريب فهو الأخر ينبغي تحريره بإعادةتأسيسوتأهيل الكليات العسكرية ومدارس ومراكز ومعاهد الصنوف. إن واجب الجيش هو الدفاع عن البلاد لذلك أنظاره دائما نحو الحدود، يرصد محاولات التجاوز، ولا يلتفت إلى الوراء نحو الداخل لان أمنه واستقراره مسؤولية المؤسسات الأمنيةوأجهزة الشرطة. لكن بعد الاحتلال الأمريكي وقراراته بحل الجيش، لم يعد العراق قادرا على الدفاع عن نفسه إزاء التهديد الخارجي أو ضبط الأمن الداخلي، وتعقدت المشكلات الأمنية في العراق بشكل كبيرة نتيجة السياساتالأمنيةالأمريكية في هذا المجال ، واضطرت الإدارةالأمريكيةإلى تشكيل وحدات على إنها نواة الجيش العراقي ، ولم يتجاوز تسليحها الأسلحة الخفيفة وكلفت بواجبات الأمنالداخلي ، ثم توسع حجم الجيش العراقي إلى العديد من الفرق ، وبقيت منشغلة بقضايا الأمن الداخلي وبقي تسليحها وتجهيزها وتدريبها وقيادتها ومجمل أوضاعها العامة لأسباب كثيرة ، قوة لا تستطيع حتى القيام بواجبات الأمن الداخلي . إن هذه الحالة قد تغيرت. مع تأهيل مؤسسات الشرطة والأمن لاستلام واجبات الأمن والاستقرار الداخلي في المدن والقصبات والقرى كافة .

---

(٣٣)واثق سالم الهاشمي ، " التحديات التي تواجه العراق بعد الانسحاب الأمريكي المفترض من العراق " ، مجلة معين ، العدد ١ ، المجموعة العراقية للدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، تشرين الثاني ٢٠١١ ، ص ١١ .

(٣٤)محمود احمد عزت البياتي ، مرتكزات الدفاع والأمن في بناء الدولة العراقية الوطنية ، في استراتيجيات بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٣٣٩ .

فالجيش يجب أن لا يكلف بواجبات الأمن الداخلي ، إلاإذا اقتضت الضرورة القصوى ، عندما تفقد مؤسسات الشرطة والأمن السيطرة ، وان يعود الجيش بأسرع مايمكن إلى ثكناته . فمن المؤكد إنإشغال الجيش بمشكلات الأمن الداخلي ، لاسيما إذاتكررت الحالة بحقب متقاربة ، يؤدي إلى مخاطر كبيرة ، أهمها تراجع ثقة الشعب بالجيش . ثم إنإشغال الجيش بمشكلات الأمن الداخلي ، يكون في النهاية على حساب جاهزيته وكفاءته الميدانية في مواجهة العدو.[٣٥]

كما إن الولايات المتحدة أهملت الجانب التدريبي للجيش العراقي وافتقاره لمعسكرات دائمية للوحدات لإجراء التدريب ، لان غالبية وحدات الجيش العراقي تسكن الشوارع على شكل سيطرات أمنيةأو القيام بالواجبات الأمنية لذلك لا يتيسر الوقت والمكان لإجراء التدريب العسكري على وفق الأسس العسكرية. ولم تكن الولايات المتحدة جادة في بناء جيش حقيقي في العراق بعد ٢٠٠٣.[٣٦]

٤ – ضعف الجانب ألاستخباراتي :

إن أهم مشكلة واجهتها السياسة الأمريكية في العراق في الجانب الأمني تتمثل في ضعف الجانب ألاستخباراتي. وعمل الاستخبارات يعني تحليل المعلومات ، وتهدف عمليات تنسيق المعلومات إلى تركيز المعلومات التي تم جمعها من مصادر متعددة مختلفة ، وترتيبها بحسب مواضيعها ، ووضع البيانات المبعثرة المختلفة التي قد لا تعني شيئا لتصبح موضوعا له معنى .[٣٧]

وبما إن السياسات الناجحة تنتج عن قرارات عقلانية رشيدة ناتجة عن تراكم كمي وتحسن نوعي في المتاح من المعلومات ، فقد بات الحصول على المعلومات الدقيقة حاجة حيوية لأجهزة الاستخبارات ، لتجنب مأزق المباغتة والعجز عن الاستعداد المسبق لمواجهة الاحتمالات السيئة . وبقدر تعلق الأمر بالوظيفة الأساسيةللأجهزة الاستخباراتية فإنها تتركز على ضمان الأمن .[٣٨]

وفي هذا المجال المعلوماتي جاء في إستراتيجيةالأمن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ ضمن الفقرة (أولا) إنشاء نظام توفير معلومات دقيقة وإيصالها بالوقت الصحيح لإسناد المصالح الوطنية ((تتطلب الديمقراطية والإدارة الرشيدة إيصال معلومات دقيقة وكاملة في الوقت المناسب للمواطنين والمنظمات الخاصة ودوائر الحكومة ، وهو أيضا مهم لاستعادة الأمن والازدهار في العراق . ستقوم الحكومة العراقية الفدرالية والدوائر التابعة لها والمؤسسات الأمنيةبإنشاءأنظمة معلومات وأنظمةإدارة معلومات لزيادة الكفاءة والفعالية في تحقيق المهام .)) كما جاء في الفقرة (ثانيا) إدارة عمليات معلوماتية للتأثير على الجمهور المتلقي ما نصه ((إن العمليات المعلوماتية هي عنصر مكمل لسعي الحكومة للتأثير على المجاميع المؤيدة والمضادة. يعتبر المجال المعلوماتي في الإستراتيجية الحديثة وفن الحرب موازيا للمجالات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، ولذلك فان حكومة العراق والقوات الأمنية ستقوم بعمليات معلوماتية للتأثير على أنظمة المعلومات المعادية وفي نفس الوقت تدافع عن أنظمة معلوماتها تجاه الهجمات المضادة. ستبذل

---

(٣٥)المصدر السابق، ص ٣٤٢ – ٣٤٤ .

(٣٦)وليد عبد الجبار العنبكي ، الإطار الاستراتيجي في بناء الجيش العراقي بعد الانسحاب الأمريكي ، في استراتيجيات بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٣٨٧ .

(٣٧)صباح عبد الحميد الشيخلي ، معيار الوطنية والمواطنة في تشكيل الأجهزة الأمنية العراقية ، في استراتيجيات بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٣٦٤ .

(٣٨)علي عباس مراد ، " الأمن والمعلومات " ، مجلة دراسات عراقية ، العدد ٧ ، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، حزيران ٢٠٠٧ ، ص ٢٨ .

الحكومة العراقية جهودا خاصة لمنع نشر وتداول المعلومات الخاطئة والأعمال الدعائية التي كانت رائجة في زمن النظام السابق)) .[٣٩]

ومع ذلك فانه نتيجة العنف والإرهاب، يقابله حملة واسعة في التشويش المضاد، اوجد جوا من عدم الثقة لدى الرأي العام، مما هيأ الأجواء لاستمرار أعمال العنف، ولاسيما ان عمليات إرهاب وعنف كبرى سجلت ضد مجهول ولم يكشف النقاب عنها.[٤٠]

ان هذا الخلل الذي تسببت به السياسات الأمنيةالأمريكية في العراق في الجانب المعلوماتي والذي اثر بصورة سلبية على الوضع الأمني في العراق تتطلب عملية معالجته مجموعة من الخطوات منها:

أ . تطوير الرصد الأمني: إذ يعد الرصد الأمني من الدعامات الرئيسة لهذا المحور المهم عند مواجهة أي عمل إرهابي سواء كان وشيك الوقوع أو حال الوقوع. وتقوم عمليات الرصد على محورين:

- الرصد من الداخل، ويعتمد على كفاءة عناصر جمع المعلومات والتنبؤ.
- الرصد الخارجي ، ويعتمد أساسا على فكرة التعاون .

وتشمل عمليات الرصد جمع المعلومات عن المنظمات الإرهابية وتجميعها وتصنيفها سواء أكانت المنظمات تعمل بالداخل أم بالخارج ، واستيفاء المعلومات عن عناصرها وجنسيات أفرادها وتدريباتهم وأنواعالأسلحة التي تستخدمها هذه المنظمات ووسائل تمويلها ومدربيها ، ومدى الكفاءة في استخدام الأساليب ، وأساليب عملها ، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ، والإستراتيجية العامة التي تحكم عملها ، وخططها والعناصر المتعاطفة معها ، وغيرها من أنواع المعلومات الأخرى .

ب . وجود جهاز متخصص يناط به رصد المعلومات وتجميعها من الداخل و الخارج ، ومن ثم له صلاحيات خاصة تؤهله لاتخاذ قرار ملزم بصلاحيات معينة . وبناء على التنسيق الجيد والمستمر بين أجهزة الرصد وتجميع المعلومات وتحليلها وتبادلها يتحقق اكبر قدر من الأمن الوقائي .[٤١]

رابعاً: الآثار غير المباشرة للسياسات الأمنية الأمريكية في العراق

إن الحديث عن الانعكاسات غير المباشرة يتشعب ويتشابك مع الكثير من مختلف جوانب الحياة، فهذه الآثار تمتد في تأثيرها ليس في حاضر الفرد والمجتمع العراقي فقط وإنما حتى إلى مستقبله بل وربما على بعض المجتمعات في الدول المجاورة.[٤٢]

فقدأسهم تردي الوضع الأمني والسياسي العراقي في عدم استقرار واقع الإنسان العراقي ، إذ تراجعت لديه فكرة المواطنة وترسخت في منهجه الهوية الضيقة وهو ما انعكس في سلوكه وأداءه السياسي ، إذأصبح الاستقطاب الطائفي والعرقي واضحا ، وأيا كانت أسباب التراجع في مفهوم الهوية الوطنية سواء ما يتعلق منها بسياسات الحرمان والقهر التي مورست ضده سابقا أو لممارسات التعذيب والقتل على الهوية التي مارستها الجماعات الإرهابية ، أو بحكم سياسات التفكيك التي مارستها سلطات الاحتلالالأمريكي للبنية الاجتماعية العراقية ، فان الساحة العراقية باتت تهددها

---

(٣٩)استراتيجيه الأمن القومي العراقي ٢٠٠٧ – ٢٠١٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .

(٤٠)طالب حسين حافظ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩ .

(٤١)صالح عثمان خضر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ – ٦٠ .

(٤٢)عبد الرزاق محمود الهيتي ، انعكاسات الاحتلال الأمريكي – البريطاني على التنمية الاجتماعية في العراق ، مجلة الباحث ، كلية الآداب / جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ،ص٣٧.

صراعات طائفية وعرقية . إن مثل هذا الصراعات قد تنذر بحصول نزاعات داخلية عراقية التي يبدو إن أطرافا محلية وإقليمية ودولية تغذيها بقوة كل وفق حساباته الخاصة .[٤٣]

فضلا عن ذلك يدرك العراقيون جيدا" إن الكثير من العمليات التي استهدفت تجمعات مدنية عراقية، وبيوت عبادة على أنواعها إنما يقف وراءها أطراف خارجية ، وذلك لتحقيقأهداف مختلفة .[٤٤]

إن هذه الآثار غير المباشرة للسياسات الأمنيةالأمريكية في العراق قد تشكل في المستقبل خطورة كبيرة على الوضع ألامني في العراق ، بل وعلى مختلف جوانب الحياة في البلد ، فهي أثار ذات بعد استراتيجي .

خامساً: استنتاج

يتضح من ذلك إنأثار السياسات الأمنيةالأمريكية في العراق التي امتدت للحقبة من ابريل / نيسان ٢٠٠٣ إلى نهاية العام ٢٠١١ لن تنتهي مع انتهاء انسحاب القوات الأمريكية من العراق ، بل سوف تمتد إلى حقب زمنية طويلة جدا وفي جوانب متعددة لن تقتصر على الملف الأمني بل تشمل الملفات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية وغيرها من جوانب الحياة في العراق .

ومع ذلك فان الآثار ذات البعد الاستراتيجي والأمني تبقى لها الأهمية الخاصة ، إذإنها تشكل مشكلة يصعب حلها ، فقد عملت الولايات المتحدة على إيجاد ثغرات في البناء الاستراتيجي الأمني للعراق لم تستطيع كل الجهود التي بذلت من الجانب العراقي على سدها . كما إن الانطلاق في معالجة باقي المشكلات التي خلفتها السياسات الأمريكية في الجوانب الأخرى لا يمكن أن يبدأ ما لم تعالج المشكلة لإستراتيجية في الملف الأمني العراقي .

---

(٤٣)دهام محمد العزاوي ، الاحتلال الأمريكي وأبعاد الموقف الإقليمي في العراق ، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية ، www.Yazoor.com.

(٤٤)معن بشور ، مستقبل المقاومة العراقية ، www.yahoo.com .